القواعد الرجالية غير المعتمدة للتوثيق عند السيد الخوئي والسيد محمد رضا السيستاني

م.م بشار ياسر آل حلو

جامعة وارث الأنبياء

Rules not approved for authentication by Sayyid Al-Khoei and Sayyid Mohammad Reza Al-Sistani

Eng. Bashar Yasser Al-Helou

الملخص: يتناول البحث القواعد الرجالية التي اعتبرها بعض العلماء من وسائل توثيق الرواة، لكن السيد أبا القاسم الخوئي والسيد محمد رضا السيستاني لم يعتمداها في التوثيق. بدأ البحث بعرض موجز لسيرة العلمين ومنهجهما في علم الرجال، فبيّن أن السيد الخوئي يتبنّى منهج الوثاقة الذي يجعل وثاقة الراوي أساسًا في قبول الخبر، بينما يتبنّى السيد محمد رضا السيستاني منهج الوثوق القائم على حصول الاطمئنان بصدور الرواية من خلال مجموع القرائن. ثم عرض البحث أبرز القواعد غير المعتمدة عندهما، وهي: قاعدة وثاقة أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقاعدة رواية الأجلاء عن الراوي دليل على وثاقته، وقاعدة شيخوخة الإجازة. وخلص إلى أن السيدين، رغم اختلاف منهجهما العام، يشتركان في عدم قبول هذه القواعد على إطلاقها في باب التوثيق، مع وجود قدر من التفصيل عند السيد محمد رضا السيستاني في بعض الموارد، مثل قبول دلالة رواية بعض الأجلاء إذا التزموا بعدم الرواية إلا عن ثقة.

الكلمات المفتاحية: الخوئي ، محمد رضا السيستاني ، توثيق ، قاعدة

Abstract: The paper discusses a number of rijālī principles that some scholars considered valid means for establishing a narrator’s reliability, but which Sayyid Abu al-Qassim al-Khoei and Sayyid Muhammad al-Sistani did not accept as independent bases of authentication. It begins with a brief presentation of the two scholars’ biographies and their methodologies in rijāl studies. Al-Khoei is presented as adopting the approach of narrator reliability (manhaj al-wathāqah), which focuses on the trustworthiness of transmitters, whereas Sayyid Muhammad رضا al-Sistani adopts the approach of confidence in issuance (manhaj al-wuthūq), which relies on cumulative indicators and contextual evidence that generate confidence in a report’s authenticity. The paper then examines the main non-accepted principles, namely: the presumed reliability of all companions of Imam al-Sadiq (peace be upon him), the claim that narration by eminent scholars implies a narrator’s reliability, and the principle of mashyakhat al-ijāzah (being a shaykh of transmission license). The study concludes that despite their methodological differences, both scholars agree on rejecting these principles as automatic proofs of reliability, although Sayyid Muhammad رضا al-Sistani allows limited qualification in some cases, such as when a prominent narrator is known to narrate only from trustworthy transmitters.

Keywords: Al-Khoei, Muhammad Reza Al-Sistani, Documentation, Base.

مقدمة: بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله دائماً وأبداً ،والصلاة والسلام على خير الأنام محمد وآلة الطيبين الطاهرين.

وبعد:

لا يخفى ما لعلم الرجال من أهمية بالغة عند العلماء الاعلام ؛إذ كان ولا يزال موضع اهتمام المتقدمين والمتأخرين من فقهاء الإمامية ولذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أبرز القواعد الرجالية التي عمل بها كثير من الأعلام وعدُّوها من قواعد التوثيق ولكن السيدين الجليلين الخوئي ومحمد رضا السيستاني كان لهما رأي آخر إذ لم يعملا بكثير من القواعد الرجالية وقد بيّن البحث بعض هذه القواعد مسلطاً الضوء على القائلين بها ودليلهم ثم ذكر رأي السيدين في هذه القواعد وسبب عدم اعتمادها في التوثيق.

انتظم البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة

جاء عنوان المبحث الأول : سيرة العلمين ومنهجهما في علم الرجال

في حين كان عنوان المبحث الثاني: القواعد غير المعتمدة للتوثيق عند السيد الخوئي(قد)والسيد محمد رضا السيستاني وتضمنت الخاتمة أبرز نتائج البحث.

المبحث الأول: سيرة العلمين ومنهجهما في علم الرجال

المطلب الأول : السيرة العطرة للسيد أبو القاسم الخوئي (قده)

اسمه ونسبه هو السيد أبو القاسم ، بن السيد علي أكبر، بن مير هاشم (تاج الدين) بن علي أكبر، بن مير قاسم، بن محمد ولي (بابا)، بن (شربت) على ، بن نعمة الله ، بن على خان ، بن محمد ولي ، بن صادق ، بن آغا جان ، بن محمد تاج الدين الموسوي الخوئي[1].

ولادته: كانت ولادته المباركة، وطلعته الميمونة، في ليلة النصف من شهر رجب الأصب ، سنة ١٣١٧هـ، في مدينة (خوي) الواقعة في إقليم (أذربيجان) ، والتي اشتهر بنسبته إليها وسماه والده بـ (أبي القاسم)، وكان ذلك على إثر رؤيا راها بعض [2].

أساتذته:

أهمهم:

١ –الشيخ فتح الله ، المعروف بشيخ الشريعة الأصفهاني.

٢ –الشيخ مهدي المازندراني .

٣ –الشيخ ضياء الدين العراقي.

٤ –الشيخ محمد حسين الأصفهاني .

٥–الشيخ محمد حسين النائيني[3].

أبرز تلامذته:

١. السيد محمد صادق الروحاني (رحمه الله) (ت ١٤٤٤هـ).

٢. السيد محمد باقر الصدر(قدس سره) (ت ١٤٠٠هـ).

٣. المرجع الأعلى السيد علي السيستاني (دامت بركاتُه).

٤. الشهيد الشيخ الميرزا علي الغروي(قدس سره) (ت١٤٢٩هـ).

٥. الشيخ الميرزا جواد التبريزي (طاب ثراه) (ت١٤٢٧هـ).

٦. الشيخ الوحيد الخرساني(متعنا الله بوجوده).

7. السيد تقي القمي(طاب ثراه) (١٣٤١هـ).

---

(1) هاشم فياض الحسني، لمحات من حياة الإمام المجدد السيد الخوئي، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، بيروت،ط:٢ :١٥.

(2) محمد شريف الرازي، آثار الحجة(فارسي): ترجمة السيد ضياء الخباز، دار الكتاب-قم المقدسة، الطبعة الثالثة، ٢٧/٢.

(3) عبد الحسن الأمين والدكتور طراد حمادة، الإمام أبو القاسم الخوئي، زعيم الحوزة العلمية، دار النور للطباعة والنشر – لندن،ط:١ :٩٦.

وغير هؤلاء الأعاظم عشرات الطلبة بل مئات الطلبة الذي نهلوا من نمير علمه، وجلسوا على مائدة درسه..

مؤلفاته: من أهم مؤلفاته : قصيدة في مدح أمير المؤمنين عليه السلام (900 بيتاً)، بالعربية في مدح الإمام علي ابن أبي طالب(عليه السلام) ، وأجود التقريرات ، والبيان في تفسير القرآن ، وتفصيل طبقات الرواة ، وموسوعة في علم الرجال تقع في أربع وعشرين مجلداً بعنوان معجم رجال الحديث ، ومباني تكملة المنهاج وتعليقة العروة الوثقى، هذا الكتاب تعليقةٌ على كتاب العروة الوثقى لمحمد كاظم الطبطبائي اليزدي، وفيها بيانٌ لآرائه الفقهية على مسائل الكتاب المذكور ،وغيرها.

وفاته: غادر أبو القاسم الخوئي عالم الفناء إلى عالم البقاء ، وكان ذلك في ظهر يوم السبت الموافق للثامن من شهر صفر، سنة ألف وأربعمائة وثلاثة عشر[4].

المطلب الثاني :السيرة الشخصية والعلمية للسيد محمد رضا السيستاني (دامت بركاته):

اسمه ونسبه: هو السيد محمد رضا بن السيد علي بن السيد محمد باقر بن السيد علي السيستاني الكبير المنتهي نسبه الى سيد الشهداء الامام الحسين بن علي (عليهما السلام).

كانت ولادته في مدينة النجف الاشرف في ١٧ من شهر ربيع الاول عام ١٣٨٢ هـ الواقع في ١٨ آب عام1962م.

دراسته وأساتذته: التحق بالدراسة الحوزوية مبكراً في شهر شعبان عام١٣٩٤هـ الموافق أيلول عام ١٩٧٤م.

حضر دروس البحث الخارج في الفقه عند الأستاذ الأكبر آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي (قد) من شهر شوال عام ١٣٩٩هـ إلى ان انقطع (رحمه الله) عن التدريس في أواخر حياته المباركة.

وحضر البحوث الأصولية لوالده المرجع الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني(دام ظله)من شهر شوال ١٣٩٩هـ إلى شعبان عام ١٤١١هـ،وكان حضوره عليه فيما يزيد على دورة أصولية.

وحضر البحوث الفقهية لوالده(دام ظله)أيضًا من التاريخ المذكور في أعلاه في عدة أبواب فقهية، أهمها :الخلل في الصلاة، والقضاء ،والخمس، والصوم، والزكاة[5].

تدريسه: بدأ بتدريس البحث الخارج منذ عام ٢٠٠٣م وإلى يومنا هذا ما زال درسه مستمراً، واستهل بحثه بكتاب الحج ومناسكه وقد استمر في هذا البحث إلى ما يقارب الثمانية عشر عاماً، وهذا يدل على موسوعيته وكثرة تفريعاته وتفصيلاته فلم تفته شاردة ولا واردة في بحث الحج، وهذه الجهود أسهمت في إنتاج موسوعة فقهية تُعد من أكبر ما كُتب في الحج إذ لم تكن الأكبر على الإطلاق التي قد تصل إلى أكثر من ثلاثين مجلداً..

أهم مؤلفاته:بحوث في مناسك الحج، 21 مجلدًا: وهو تقريرات أبحاثه الفقهية، وسائل المنع من الإنجاب ويليه بحث حول جنابة المرأة بغير المقاربة ، وسائل الإنجاب الصناعية ، قبسات من علم الرجال، مجلدان، وهو تقرير لأبحاثه الرجالية ، الذبح بغير الحديد والزي والتجمل ومسائل أخرى، اتّحاد الآفاق واختلافها في بداية الأشهر القمرية - وهو تقريرًا لأبحاثه.

المطلب الثالث: المنهج الرجالي عند السيدين الخوئي ومحمد رضا السيستاني

أولاً: منهج السيد الخوئي: المنهج الذي سلكه السيد الخوئي (منهج الوثاقة)[6] أو (المنهج السندي)، وأصحاب هذا المسلك يرون ان الحجة إنما هو الخبر

---

[4] مجلة الموسم: العدد ١٣٣/١٧،بتصرف

[5] السيد محمد رضا السيستاني في سطور، تطبيق الرضا(تطبيق إلكتروني فيه مؤلفات السيد محمد رضا السيستاني).

[6] يعد المحقق الحلي من مشيدي ومبتكري مسلك الوثاقة وتبعه كثير من المتأخرين منهم السيد ابن طاووس ،الشهيد الثاني، الشيخ حسن صاحب المعالم، محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني، الاردبيلي ،التستري، التفريشي ،عبد النبي الجزائري، السيد الخوئي، الشيخ الفياض، وغيرهم. يُنظر:

الذي يرويه الثقة، سواء أفاد الوثوق بالصدور عن المعصوم (عليه السلام) أم لم يفد ذلك.

ومسلك الوثاقة وهو الذي لا يقبل الحديث إلا إذا كان رواته ثقاة ولإن المناط عند أصحاب هذا المبنى هو وثاقة الراوي سُمي بمسلك الوثاقة.

وتجدر الإشارة إلى ان تبني السيد الخوئي(قدس سره)لمنهج الوثاقة لا يعني إلغاء حجية الرواية التي وصلت إلينا عن طريق غير الثقة بشكل مطلق إذ لم يقم دليل على حجيتها من جهة وثاقة الراوي, ولكن لو حصل اطمئنان ووثوق شخصي[7] بهذه الرواية كانت حجة من باب حجية الاطمئنان لا من باب حجية خبر الثقة, ونستفيد من هذا الكلام أن الوهم الحاصل عند البعض والذي آخذ السيد الخوئي(قدس سره)بعدم التزام السيد بمبناه ليس في محله.

وأما الملامح العامة لمنهج الوثاقة، فهي كثيرة ،أعمها:

أولاً: تقسيمهم للحديث على أربعة أقسام (الصحيح، الموثق، الحسن الضعيف)[8].

ثانياً: إعطاء وثاقة الراوي دوراً محورياً أساسياً، بل ووحيداً في تقييم حال الراوي، وبالتالي الرواية والعمل على طبق مؤداها.

ثالثاً: كان من آثار هذا المسلك تضييق دائرة الروايات المعتبرة المتاحة أمام الفقيه، وما يستتبعه من تضييق للآفاق أمامه.

رابعاً: سد الباب أمام الحديث عن إمكانية مدخليه القرائن الخارجة عن السند وأثرها في إثبات وثاقة الراوي أو عدّ الرواية كعمل المشهور وإعراضه، وغير ذلك.

خامساً: محاولة سدّ الباب أمام التوثيقات العامة [9]، وما يمكن أنّ يكون طريقاً لإثبات وثاقة الراوي وثبوت صدور الرواية، من خلال الخدش في وجوه إثبات هذه التوثيقات [10].

هذا المنهج هو المختار والمعتمد عند السيد الخوئي (قده) بعدما عدل عن منهج الوثوق، كما هو معروف عنه، إذ صرح (قدس سره) قائلًا: " وبالجملة أن الملاك في حجية أخبار الآحاد هو وثاقة رواتها، والمناط في عدم حجيتها عدم وثاقتهم، ولأجل ذلك نهي عن الرجوع إلى من لا وثاقة له[11]"[12].

ثانياً: منهج السيد محمد رضا السيستاني: إن المنهج الذي سار عليه السيد محمد رضا السيستاني هو (منهج الوثوق) أو(المنهج الصدوري) أو (منهج الصدور) وقد بيّن ملامحه السيد السيستاني(دامت بركاته)،حيث ذكر(دام ظله)ما مضمونه :(ان المعتمد عند العقلاء عليه في حجية خبر الواحد هو مسلك الوثوق الذي ينشأ عن مقدمات عقلائية ، ومن هذه المقدمات كون الخبر صادراً من ثقة أو كون المضمون مشهوراً أو مجمعاً عليه ، فهذه العناوين الثلاث وهي خبر الثقة والشهرة والإجماع ليس لها موضوعية عند العقلاء ،وإنّما هي مقدمات وممهدات للوثوق الذي هو الحجة الواقعية، ومن مقدمات الوثوق أيضاً الموافقة الروحية والتي تعني أن مضمون الخبر موافق للأصول الإسلامية

مختارات رجالية-مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق، هاشم غالب:٢٠-٢٤.

(2) السيد الخوئي, مصباح الأصول, تقرير: السيد الواعظ الحسيني, مكتبة الداوري, قم المقدسة:240/1+495.

(8) ظهر هذا التقسيم الرباعي للحديث في زمن السيد ابن طاووس وتلميذه العلامة الحلي(رحمهما الله)،يُنظر: دروس تمهيدية في القواعد الرجالية:٢٠٤.

(9) وهي التوثيقات التي تتعلق بعنوان كلي كتوثيق رواة كامل الزيارات.

(10) يُنظر: الشيخ عادل هاشم، مختارات رجالية، مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق، بلا طبعة:٢٨-٢٩.

(11) عن علي بن سويد قال: كتب إلي أبو الحسن (عليه السلام) وهو في السجن: " وأما ما ذكرت يا علي ممن تأخذ معالم دينك، لا تأخذن معالم دينك من غير شيعتنا، فإنك إن تعديتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله ورسوله وخانوا أماناتهم، أنهم ائتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه فعليهم لعنة الله ولعنة رسوله ولعنة ملائكته ولعنة آبائي الكرام، ولعنتي ولعنة شيعتي إلى يوم القيامة (رجال الكشي: 3، الرقم: 4).

(12) مصباح الفقاهة ،تقرير أبحاث السيد الخوئي، بقلم محمد علي التوحيدي التبريزي، نشر مكتبة الداوري ،قم المقدسة، ط: ١ :٢١/١.

والقواعد العقلية والشرعية ، وهذا معنى قولهم:« إن على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نوراً فما وافق كتاب الله فخذوه »[13]،هذا مسلكنا في مقابل المسلك التجزيئي وهو اعتبار خبر الثقة حجة مستقلة وكذلك الشهرة والإجماع المنقول حجتان مستقلتان لو قيل بحجيتهما لا أن هذه الأمور مقدمات تكوينية للحجة الواقعية كما يراه المسلك الأول[14]..."[15].

وتجدر الإشارة إلى أنّ أصحاب هذا المسلك انتهجوا المنهج نفسه – تجميع القرائن والشواهد والمؤيدات على إثبات حال الراوي من التوثيق والتضعيف المدح والقدح.

وبعبارة أخرى: إن موضوع الحجية لديهم هو الخبر الموثوق بصدوره عن المعصوم (عليه السلام).

ومن الواضح أن هذا المسلك يضع نصب عينيه بناء الوثوق بالصدور عبر تجميع احتمالات الصدور التي تعطيها كل قرينة وشاهد ومؤيد.

وبناءً على ما تقدم إن هذا المنهج قد كسر طوق السند كقرينة واحدة فريدة في إثبات حجّيّة الخبر؛ لينطلق بالفقيه إلى فضاء أرحب وأوسع، وهو الفضاء الحاوي على كلّ ما يصلح للقرينية والشهادة والتأييد على الصدور.

فيكون المدار في هذا المسلك كلّ ما له القدرة على إعطائنا احتمال يساهم في بناء الاطمئنان ، بالصدور، سواء أكان ذلك متمثلاً بوثاقة الراوي أو رواية أصحاب الإجماع للخبر أو روايته من قبل مشايخ الثقات أو أصحاب الأصول أو اعتماد الأعلام والأصحاب عليه، أو وروده في كتب معتبرة، وغير ذلك من القرائن والمؤيدات[16].

أما الملامح العامة لمنهج الوثوق فهي كثيرة نذكر منها:

أولاً: تقسيمهم للحديث تقسيماً ثنائياً (الصحيح والضعيف)[17]والمعتبر وغير المعتبر.

ثانياً: إعطاء قرائن محورية في تقييم الراوي والرواية، ومن ثم إمكانية العمل على طبق مؤدّاها وكسر احتكار السند لمهمة إثبات الصدور.

ثالثاً: فتح الباب لإدخال أعداد كبيرة من الروايات في دائرة الاعتبار، ومن الرواة في دائرة التوثيق عن طريق جملة آليات وأبواب:

الأول: تنقيح عناوين جديدة وعديدة يمكن أن تكون قرينة على إثبات وثاقة الراوي أو إثبات صدور الرواية، كعمل المشهور وإعراضهم، وكثرة الرواية ومشيخة الإجازة وغير ذلك كثير، وإن اختلفت مذاهبهم في اعتماد بعضهم دون بعضهم الآخر.

الثاني: التركيز على إثبات التوثيقات العامة، كطريق جديد لتوثيق الرواة، كوثاقة كلّ من وقع في أسناد تفسير القمي أو كامل الزيارة، وغيرها.

الثالث: طرح طرق جديدة لإثبات صحة جمع من المرسلات كما ظهر من خلال القول بصحة مراسيل ابن أبي عمير وأضرابه والتعدّي منه إلى بعض مراسيل الصدوق، ونحو ذلك.

رابعاً: هناك جملة من العوامل التي لم يعدوها من الموانع عن الأخذ بالرواية، كالإضمار ونحوه، في قبال مسلك الوثاقة الذي يعد الإضمار في بعض الأحيان عامل تضعيف في قبول الرواية.

خامساً: ابتكارهم لطرق جديدة تنتهي إلى إدخال رواية جمع كمن اشتهر بالرواية في دائرة الاعتبار، كإبراهيم بن هاشم القمي[18]، الذي روى أكثر من ستة آلاف

---

(13) الوسائل:٢٧/ ١٠٩ /٣٣٣٤٣ .
(14) الوثاقة.
(15) الرافد في علم الاصول: تقرير بحث الاصول للسيد علي السيستاني(دام ظله)بقلم السيد منير الخباز القطيفي،ط١،مطبعة مهر-قم:٢٤-٢٥.
(16) مختارات رجالية مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق:٦-٨.
(17) الصحيح المحفوف بالقرائن، والضعيف غير المحفوف بالقرائن.
(18) قال النجاشي: أصحابنا يقولون: أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم, هو. له كتب : منها كتاب قضايا أمير المؤمنين(عليه السلام). رجال النجاشي1-17- ص 89.

رواية من خلال تجميع قرائن تعين على إثبات إمكانية الاعتماد على مروياته مما كان له الأثر الكبير في توسيع دائرة المعتبر من الروايات، والذي بدوره فتح آفاقاً أوسع وفضاءات أرحب أمام الفقيه[19].

وقد سلك السيد محمد رضا السيستاني مسلك والده المرجع الأعلى السيد علي السيستاني(دام ظله) كما مر آنفًا: أن المعتمد عند العقلاء هو الوثوق الناشئ عن مقدمات عقلائية، ومن هذه المقدمات كون الخبر صادراً من ثقة أو كون المضمون مشهوراً أو مجمعاً عليه...[20].

ويرجح البحث رأي المشهور[21] من العلماء وهو مسلك الوثوق لأنه أعم من مسلك الوثاقة كونه يعتبر وثاقة الراوي قرينة للوثوق ومقدمة للاطمئنان، ولعدم تهميشه عنصر المتن فهو ينظر إلى السند والمتن سواء لا فقط إلى السند ولعدم إفراطه في التشدد في الأخذ بالروايات بخلاف مسلك الوثاقة الذي رفع اليد عن كثير من الروايات بسبب ضعف سندها

المبحث الثاني: القواعد الرجالية غير المعتمدة للتوثيق عند السيد الخوئي(قد)والسيد محمد رضا السيستاني

أولاً: قاعدة وثاقة أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام):

والبحث يقع في جهتين:

الجهة الأولى :القائلون بوثاقة أصحاب الإمام الصّادق(عليه السلام) ودليلهم:

أبرز من ذهب إلى وثاقة أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) في الكتب الرجالية المحدّث الحرّ العاملي (رحمه الله) والمحدّث النوري (طاب ثراه)[22].

عمدة ما استندوا إليه على هذا المبنى:

أولاً: ما ذكره الشيخ المفيد، وابن شهرآشوب، والطبرسي(رحمهم الله):

ذكر الشيخ المفيد (قدس سره) في كتاب الإرشاد:" إن أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه ـ أي عن الامام الصادق (عليه السلام) ـ من الثقات، على اختلافهم في الآراء والمقالات ، فكانوا أربعة آلاف رجل"[23].

وذكر الشيخ أمين الاسلام الطبرسي [24]وابن شهرآشوب شبيه هذا الكلام في مصنفاتهم، والظاهر ـ بحسب قرينة التشابه في التعبير ـ إنهم أخذوه من المفيد (قدس سره) وليس لهم مصدر غيره.

في حين ذكر المحدث الحرّ العاملي في الفوائد الطوسية بعد ما نقل كلمات المفيد والطبرسي ،وابن شهرآشوب ما نصّه: "واللازم من هذه العبارات توثيق جميع المذكورين في كتب رجالنا من أصحاب الصادق (عليه السلام) إلا من نصّ على ضعفه..." [25].

وقال الشيخ الطوسي : "ابراهيم بن هاشم, أبو اسحاق القمي, اصله من الكوفة وانتقل الى قم, واصحابنا يقولون: انه اول من نشر حديث الكوفيين بقم, وذكروا انه لقي الرضا (عليه السلام)، والذي اعرف من كتبه كتاب النوادر، وكتاب قضايا امير المؤمنين (عليه السلام)" الفهرست للطوسي برقم 6 ص 5.
وذكر ذلك أيضا أبي منصور العلاّمة الحلي ثم قال: والأرجح قبول قوله. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال(القسم الأول) برقم 9 ص 49..

[19] ينظر: الشيخ عادل هاشم، مختارات رجالية مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق:٢٥-٢٧.

[20] الرافد في علم الاصول، تقرير بحث الأصول للسيد السيستاني، بقلم السيد منير الخباز:٢٠.

[21] الشيخ البهائي، والشيخ الحر العاملي،المحدث البحراني،الوحيد البهبهاني،السيد علي الطباطبائي ،الشيخ الانصاري، وغيرهم (قدس الله أسرارهم)،والسيد السيستاني (حفظه الله).

[22] الحر العاملي، الفوائد الطوسية:٢٣٢،خاتمة مستدرك الوسائل، الحر العاملي:٧/ ٧١.

[23] الشيخ المفيد، الإرشاد :٢٧١.

[24] أمين الاسلام الفضل بن الحسن الطبرسي، إعلام الورى(ت١١٥٤هـ)،تحقيق مؤسسة ال البيت لإحياء التراث:١/ ٥٣٥.

[25] الفوائد الطوسية ،الحر العاملي:٢٣٢.

ثانياً: كتاب ابن عقدة الذي جمع فيه أسماء أربعة آلاف شخص من اصحاب الصادق(عليه السلام):

ذكر العلامة الحلي (قدس سره) في الخلاصة عند ترجمة ابن عقدة :"له كتب ذكرناها في كتابنا الكبير، منها كتاب أسماء الرجال الذين رووا عن الصادق(عليه السلام)أربعة آلاف رجل، واخرج فيه لكل رجل الحديث الذي رواه"[26].

وقال المحدث النوري (قدس سره): "إن ابن عقدة صنّف كتاباً خاصاً بذكر رجال الإمام الصادق (عليه السلام) وأوصلهم إلى أربعة آلاف وقام بتوثيقهم جميعاً، وكلّ ما في رجال الشيخ منهم موجودون فيه، فهم ثقات بتوثيقه، واتّبعه في هذا التوثيق المشايخ العظام أيضاً"[27].

الجهة الثانية: الرافضون لفكرة توثيق أصحاب الإمام الصادق(عليه السلام):

ذهب المحققون المتأخرون إلى عدم الموافقة على وثاقة أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ومن أبرز هؤلاء الأعلام المحقق التستري (رحمه الله) والسيد الخوئي(قدس سره)،الذي قد أجاب عن المبنى المذكور بقوله(قدس سره):" إن دعوى وثاقة أصحاب الإمام الصادق(ع)غير قابلة للتصديق؛ لأنه إن أريد بذلك أن أصحاب الصادق(ع)الأربعة آلاف كلهم كانوا ثقات: فهي تشبه دعوى أن كل من صحب النبي "صلى الله عليه واله" عادل، مع أنه يتنافى معها تضعيف الشيخ جماعة، منهم إبراهيم بن أبي حبة، والحارث بن عمر البصري، وعبد الرحمن بن الهلقام، وعمرو بن جميع، وجماعة أخرى غيرهم. وقد عدَّ الشيخ أبا جعفر الدوانيقي من أصحاب الصادق عليه السلام، فهل يُعقل أن يحكم بوثاقته بذلك؟! وكيف تصح هذه الدعوى مع أنه لا شك في أن الجماعة المؤلفة من شتى الطبقات على اختلافهم في الآراء والاعتقادات يستحيل عادة أن يكون جميعهم ثقات!

وإن أريد بالدعوى المتقدمة أن أصحاب الإمام الصادق(ع) كانوا كثيرين، إلا أن الثقات منهم أربعة آلاف، فهي في نفسها قابلة للتصديق، ولكنها مخالفة للواقع، وذلك لأن أحمد بن نوح زاد على ما جمعه ابن عقدة من الراوين عن الصادق (ع) على ما ذكره النجاشي، والزيادة كثيرة على ما ذكره الشيخ في ترجمة أحمد بن نوح، والشيخ مع حرصه على جميع الأصحاب حتى من لم يذكره ابن عقدة على ما صرح به في أول رجاله. ولأجل ذلك ذكر موسى بن جعفر (ع) والمنصور الدوانيقي في أصحاب الصادق (ع)، ومع ذلك فلم يبلغ عدد ما ذكره الشيخ أربعة آلاف. فإن المذكورين في رجاله لا يزيدون على ثلاثة آلاف إلا بقليل، على أنه لو سلمت هذه الدعوى لا يمكن ترتيب أي أثر عليها أصلا، فلنفرض أن أصحاب الصادق (ع) كانوا ثمانية آلاف، والثقات منهم أربعة آلاف، لكن ليس لنا طريق إلى معرفة الثقات منهم، ولا شيء يدلنا على أن جميع من ذكره الشيخ من قسم الثقات، بل الدليل قائم على عدمه .."[28].

واما خلاصة رأي السيد محمد رضا السيستاني ، فقد تسائل اربعة اسئلة، وأجاب عنها:

الأول: هل ان ابن عقدة خصَّ كتابه بذكر الثقات من أصحاب الصادق(عليه السلام) أو أنه عممه لكل من ثبتت عنده روايته عنه(عليه السلام)؟

واجاب(حفظه الله) : إن من المقطوع به أن ابن عقدة لم يخصص كتابه لذكر الثقات من أصحاب الصادق (عليه السلام) ولم يدّع وثاقة جميع من ذكر أنهم رووا عنه...

الثاني: هل جميع من ذكرهم ابن عقدة في رجاله قد ذكرهم الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام) من كتابه أو أنه أسقط أسماء بعضهم لسبب من الأسباب؟

والجواب عنه: أن ظاهر كلام الشيخ في مقدمة رجاله أنه أورد فيه في باب من رووا عن الصادق (عليه السلام) جميع من ذكرهم ابن عقدة في كتابه، ولكن الملاحظ أن العلامة وغيره قالوا إن ابن عقدة ذكر أسماء أربعة آلاف رجل في كتابه في حين أن المذكورين في باب من رووا عن الصادق (عليه

---

[26] خلاصة الأقوال :٣٢٢.

[27] ظ:خاتمة مستدرك الوسائل :٧/ ٧١.

[28] معجم رجال الحديث :١/ ٥٦-٥٧(بتصرف).

السلام) من رجال الشيخ يقلّون عن ذلك بحوالي ثمانمائة رجل، فأين هم البقية؟...

الثالث: هل جميع من ذكرهم الشيخ (قدس سره) في أصحاب الصادق (عليه السلام) من كتابه هم ممن ذكرهم ابن عقدة في رجاله أو أن بعضهم من إضافاته هو؟

فالجواب عنه: أن ظاهر قول الشيخ في مقدمة رجاله في وصف ما ألفه ابن عقدة في رجال الصادق (عليه السلام): (قد بلغ الغاية في ذلك) أنه لم يكن لدى الشيخ ما يستدركه على رجال ابن عقدة، حتى إنه لم يطلع على كتاب ابن نوح في الزيادات عليه[29]...

الرابع: وهو أنه هل يوجد شاهد على عدم صحة ما ادعي من كون المذكورين في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) من رجال الشيخ موثقين بتوثيق ابن عقدة إياهم؟ ـ فقد قيل فيه إن الشيخ بنفسه ضعّف عدداً ممن أورد أسماءهم في أصحابه (عليه السلام) وبعضهم ممن ضعفهم في كتاب الفهرست, أو أنهم من المعروفين بالضعف ـ كأبي البختري وهب بن وهب ـ فكيف يمكن تصديق كونهم جميعاً ممن ثبتت وثاقتهم بتوثيق ابن عقدة إياهم؟...

والنتيجة: أن ما ذهب إليه المحدّث الحرّ العاملي والمحدّث النوري (رحمهما الله) في المقام مما لا يمكن المساعدة عليه، والملاحظ أنه لم يوافقهما عليه أي من المحققين المتأخرين كالعلامة التستري والسيد الأستاذ (قدس سرهما)[30].

ثانياً: قاعدة رواية الأجلاء عن الراوي دليل على وثاقته:

توجد ثلاثة آراء مختلفة في هذه لقاعدة :

الرأي الاول: رأي الميرزا النوري (رحمه الله):

ذهب بعض العلماء كالمحدث النوري (رحمه الله) إلى دلالة رواية الأجلاء عن راوٍ معين-بالرغم من عدم توثيقه- تدل على وثاقته، وقد وثّق الحكم بن عتيبة مستنداً لرواية الأجلاء عنه، رغم وجود روايات في ذمه، رواها الكشي وغيره[31]، قال (رحمه الله): "الظاهر أنه ثقة في النقل لرواية الأجلاء عنه"[32].

وقد استدل القائلون برواية الأجلاء عن شخص دليلاً على وثاقته: "استُدل بسيرة المحدثين والعلماء، فالمروي عنه لو لم يكن ثقة، لما كان المحدّثون والعلماء يروون عنه، ولطُرحت روايته فالرواية عن راوٍ معين أو الاكثار من الرواية عنه، والعمل على روايته من قبل الأجلاء دليل على الوثاقة، وقد كانت عادة القميّين وغيرهم على هذا.

ويؤيد ما تقدم: ما قاله الكشي في ترجمته لمحمد بن سنان، إذ قال بعد ما ذكر روايات المدح والذم فيه:" روى عنه الفضل بن شاذان، وأبوه، ويونس، ومحمد بن عيسى العبيدي... وغيرهم من الثقاة والعدول من أهل العلم..."[33].

ففيه إشعار بأن رواية هؤلاء الثقاة عن محمد بن سنان قرينة على وثاقته وبناءً على ذلك تكون رواية الأجلاء عن شخص موجبة للتوثيق.

---

[29] النجاشي، الرجال:٨٧ ، فهرست كتب الشيعة وأصولهم:٨٧.

[30] قاموس الرجال:٢٩/١ ، معجم رجال الحديث :١ /٥٠.

[31] هناك رواية معتبرة دلت على شهادة الإمام الصادق عليه السلام على كذبه على ابيه الباقر روى الكشي في ترجمة الحكم نفسه قال: حدثني أبو الحسن، وأبو إسحاق، حمدويه، وإبراهيم ابنا نصير، قالا: حدثنا الحسن بن موسى الخشاب الكوفي، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن عيسى بن أبي منصور وأبي أسامة، ويعقوب الاحمر، قالوا: كنا جلوسا عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل زرارة بن أعين، فقال له: إن الحكم بن عتيبة، روى عن أبيك أنه قال له: صل المغرب، دون المزدلفة، فقال له أبو عبد الله عليه السلام بأيمان ثلاثة: ما قال أبي هذا قط، كذب الحكم بن عتيبة على أبي.(إختيار معرفة الرجال:١/ ٢٠٩).

[32] الميرزا النوري، مستدرك الوسائل (الخاتمة) :٢ /٤٦٨.

[33] إختيار معرفة الرجال:١/ ٥٠٨.

وقد اعتمد بعض المتأخرين على هذا الدليل، وحكم بوثاقة من روى عنه الأجلاء[34]. [35].

الراي الثاني: رأي السيد الخوئي (قدس سره):

لم يعتمد السيد الخوئي (قدس سره) على رواية الأجلاء كأمارة على التوثيق حيث ذكر في مواطن عدة :"لا تُعد رواية الأجلاء، أو أصحاب الإجماع عن شخص، و كذلك اعتماد المتقدمين عليه دليلاً على وثاقته"[36]، وقد نقض على القائلين برواية الأجلاء عن الرواي دليل على وثاقته، وأيضاً ردّ على محاولة الوحيد البهبهاني لتوثيق محمد بن أحمد العلوي[37]، بقوله (قدس سره) :"وهذا فساده واضح، فإنّ رواية الأجلاء عن شخص لا تدلّ على توثيقه بوجه وحسبك الشيخ الكليني وهو من أعاظم الأجلاء روى في الكافي عن الرواة الضعفاء كثيراً، والوجه في ذلك أنّ شأن من يروي ليس إلا نقل الحديث عن كل من سمعه بغض النظر عن كونه ثقة أم غير ثقة، ولا يوجد فرق في ذلك بين الأجلاء وغيرهم، فهم في مقام الرواية ليسوا إلا كأحد الرواة ينقلون جميع ما وصل إليهم من الأخبار"[38].

ومن نماذج ما لم يقبل وثاقته من هذه الجهة عمر بن حنظلة، حيث قال (قدس سره):"أن الأجلاء مثل زرارة، ، وصفوان بن يحيى وعبد الله بن مسكان وأضرابهم قد رووا عنه، فأجاب (قدس سره)عن ذلك أن رواية الأجلاء عن شخصٍ لا تدل على وثاقته.. "[39].

الرأي الثالث: راي السيستانيين الأب والابن (حفظهما الله):

ذكر السيد السيستاني (دام ظله):" لم يثبت ان بناء أجلاء الأصحاب وأعظمهم على عدم الرواية عن الضعفاء كقاعدة كلية إنها الثابت في حق ثلاثة منهم، وهم :صفوان ،وابن أبي عمير، والبزنطيّ "[40].

وقد استند السيد محمد رضا على ما افاده والده السيستاني الكبير (حفظه الله) كما هو ظاهرٌ من كلماته أنه لا يقول بوثاقة من يروي الأجلاء عنه إلا من التزم بأنه لا يروي الا عن ثقة كابن ابي عمير[41].

قال السيد محمد رضا السيستاني:" إن رواية الأجلاء عن شخص لا تقتضي الشهادة منهم بوثاقته إلا لمن التَزم بأنه لا يروي إلا عن ثقة كابن أبي عمير مثلاً، مضافاً إلى أنه إن اقتضى ذلك لم يختصّ بما إذا عبّر عنه بـ(بعض أصحابنا) ليدلّ على كونه إمامياً، بل ينبغي أن يشمل كل من يروي عنه وإن لم يكن من الإمامية"[42].

إذن الفرق بين رأيي السيد الخوئي (قدس سره) والسيد محمد رضا (حفظه الله) هو كون الأول لم يعتمد على قاعدة رواية الأجلاء مطلقاً، وأما الثاني يعتمد عليها شريطة التزام الراوي – الذي يُعد من الأجلاء - بأن لا يروي الا عن ثقة، والى هذا الراي يميل البحث.

ثالثاً: قاعدة شيخوخة الاجازة: قال السيد بحر العلوم(قدس سره):"المقصود من مشايخ الاجازة :هم الرواة الذين يستجازون في نقل روايات المؤلفين وكتبهم"[43].

ويقع البحث في جهتين:

الجهة الأولى :القائلون بوثاقة مشايخ الإجازة ودليلهم:

مشايخ الإجازة: هم الذين يجيزون لتلاميذهم رواية كتبهم عنهم، أو رواية كتب الآخرين عن طريقهم.

---

(34) ظ:الشيخ مسلم الداوري، اصول علم الرجال :٤٨٨.
(35) وللتنبيه ما تقدم لم يقبله الشيخ الداوري،يُنظر:اصول علم الرجال٤٨٩.
(36) معجم رجال الحديث :١٦ /٢٠٣.
(37) الفوائد الرجالية:٤٧.
(38) ظ:المستند في شرح العروة الوثقى:٢ /٣١.
(39) ظ:معجم رجال الحديث :١٤ /٣٣.
(40) السيد علي السيستاني، قاعدة لا ضرر:١٩.
(41) المحقق الداماد، الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية:٢٥٩.
(42) قبسات من علم الرجال :٣ /٢٧٨.
(43) ظ:الفوائد الرجالية:١ /٣٤.

وقد اشتهر أن مشايخ الإجازة مستغنون عن التوثيق، فلا يحتاجون إلى توثيق خاص.

وحكي عن المحقق البحراني أن مشايخ الاجازة: "في أعلى درجات الوثاقة والجلالة"[44]وعن صاحب المعراج:" لا ينبغي أن يرتاب في عدالتهم"[45]، وعن الشهيد الثاني: "أن مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على تزكيتهم"[46]وذكر الوحيد البهبهاني: من أمارات الوثاقة والمدح والقوة كون الرجل من مشايخ الاجازة [47].

إن دليل كون شيخوخة الإجازة دليل على الوثاقة ينحصر في أمرين:

١.أن شهرة مشايخ الإجازة بالوثاقة أجل من أن يذكروا في كتب الرجال وينص عليهم أحد بالوثاقة[48].

٢.أن رواية الثقة عن شخص، لا يعد دليلاً على كون المروي عنه ثقة عند الراوي، وإلا فلو قلنا بهذا الأصل فاستجازه الثقة. كروايته، دليلان على كون المجيز والمروي عنه ثقتين[49].

الجهة الثانية: رأي السيد الخوئي(قدس سره)وتلميذه السيد محمد رضا (حفظه الله):

الرأي السيد أبو القاسم الخوئي (قدس سره):

ذهب السيد الخوئي(قدس سره) إلى عدم دلالة شيخوخة الاجازة على وثاقة الشيخ ؛بل ولا على حسنه.

قال (قدس سره):" أن شيخوخة الإجازة لا تدل عن وثاقة الشيخ ولا تكشف عن حسنه.

وقد قام ببيان رأيه :بأن من يروي الرواية قد يروي عن أحد بسماعه المباشر منه، وقد يرويها عن الراوي بقراءتها عليه، وقد يرويها عنه ؛لإنها موجودة في كتاب قد أجازه شيخه أن يروي ذلك الكتاب عنه من دون سماع ولا قراءة، فالراوي يروي تلك الرواية عن شيخه، فيقول: حدثني فلان، فيذكر الرواية، وبهذا تكون فائدة الإجازة هي صحة الحكاية عن الشيخ وصدقها، فلو قلنا: بأن رواية الثقة عن شخص كاشفة عن وثاقته أو حسنه فهو، وإلا فلا تثبت وثاقة الشيخ بمجرد الاستجازة والإجازة.

وقد مرَّ أن رواية الثقة عن شخص لا تدل لا على وثاقته ولا حسنه. ويؤيد ذلك أن الحسين بن حمدان الحضيني والحسن بن محمد بن يحيى ، قد ضعفهما النجاشي مع أنهما من مشايخ الإجازة [50]"[51].

ثانياً: رأي السيد محمد رضا السيستاني:

واما السيد محمد رضا السيستاني فقد ذهب إلى عدم حاجة شيخ الإجازة إلى التوثيق لا لأنه في غنى عن التوثيق لوضوح وثاقته ولا لكون الإجازة اقتضت ذلك؛ بل لأن دور شيخ الاجازة دور تشريفي لا حقيقي فليس بحاجة إلى توثيق.

قال(حفظه الله):"ليس المقصود من استغناء مشايخ الإجازة عن التوثيق هو كون شيخوخة الإجازة تقتضي وثاقة المجيز في نظر المُجاز وإلا لما استجاز منه، فإنه قد تكون الاستجازة لمجرد اتصال السند مع الوثوق بصحة انتساب النسخة إلى مؤلفها من جانب آخر.

وكذلك ليس المراد هو كون وثاقة مشايخ الإجازة بدرجة من الوضوح لم يجد علماء الرجال حاجةً إلى التعرض لها، فإن هذا فساده بيّن.

بل المراد أو ما يجب أن يكون المراد: أن دور مشايخ الإجازة في نقل الأحاديث التي وردوا في أسانيدها بما أنه كان دوراً شرفياً لا حقيقياً فلا ضائر

---

(44) تعليقة البهبهاني:٤٥(الفائدة الثالثة).
(45) المصدر نفسه:٢٨٤.
(46) دراية الشهيد:٦٩،حكاه عنه الميرزا النوري في خاتمة المستدرك:٣/ ٥١٣.
(47) بلغة المحدثين في الرجال(مخطوط)اخذ منه البهبهاني:٤٥.
(48) السيد حسين مرتضى القزويني، دروس في علم الرجال:١/ ٢٠٧.
(49) الشيخ جعفر السبحاني دروس موجزة في علمي الرجال والدراية:٥٠.
(50) رجال النجاشي:٦٤، ٦٧.
(51) السيد الخوئي، معجم رجال الحديث :١/٧٢-٧٣.

من عدم ثبوت الوثاقة لهم بالاعتماد على الحديث المروي عن طريقهم" [52].

وما ذهب إليه السيد محمد رضا السيستاني - من البناء على عدم كفاية شيخوخة الإجازة في إثبات الوثاقة وكون دورها تشريفياً تبركيًا [53].

الخاتمة ونتائج البحث:

1.يُعد علم الرجال من العلوم التي اهتم بها العلماء المتأخرون؛ إذ أولوها بحثاً وتحقيقاً وتمحيصاً، ومن أبرز من اهتم بالبحث الرجالي السيد الخوئي(قد)وأيضا من الذين لهم باعاً في هذا العلم السيد محمد رضا السيستاني.

2.هناك منهجان في علم الرجال منهج الوثاقة وهو المنهج الذي يجعل من صحة السند معياراً لقبول الرواية أو رفضها ومنهج الوثوق وهو الذي يجعل الاطمئنان بالصدور مقياساً لقبول الرواية أو رفضها.

3.سلك السيد الخوئي (قد) مسلك الوثاقة في حين خالفه السيد محمد رضا السيستاني تبعاً لوالده (دام ظله)إذ سلك مسلك الوثوق والاطمئنان بالصدور.

4.رغم الاختلاف الأُسي في المنهج الرجالي بين السيدين : الخوئي ومحمد رضا السيستاني نجدهما يتفقان في عدم اعتماد عدد من القواعد الرجالية في التوثيق.

5.من القواعد التي عدها بعض الأعلام كأمارة على التوثيق "وثاقة أصحاب الامام الصادق(ع)" وقد رفضاها السيد الخوئي والسيد محمد رضا السيستاني ولم يقبلا العمل بها.

6. ذهب بعض المتأخرين إلى القول بوثاقة من روى الأجلاء عنه في حين لم يقبل السيد الخوئي(قد) بهذه القاعدة وكذلك السيد السيستاني(دام ظله)وقد تبعله ولده السيد محمد رضا بعدم القول بوثاقة من يروي الأجلاء عنه إلا من التزم بأنه لا يروي الا عن ثقة كابن ابي عمير.

7.ذهب السيد الخوئي إلى عدم البناء على شيخوخة الإجازة في إثبات الوثاقة وكذلك السيد محمد رضا السيستاني الذي عدَّ دورها تشريفياً تبركيًا.

المصادر والمراجع:

1. أمين الاسلام الفضل بن الحسن الطبرسي، إعلام الورى(ت١١٥٤هـ)،تحقيق مؤسسة ال البيت لإحياء التراث العلامة الحلي الحسن بن يوسف(ت٧٢٦هـ)،خلاصة الأقوال ،تحقيق: جواد القيومي ،ط:١ ،١٤١٧هـ.
2. البهبهاني ،محمد باقر(ت١٢٠٦هـ)،الفوائد الرجالية، مكتبة الشيعة، مؤسسة الميلاني لإحياء الفكر الإسلامي.
3. التستري، محمد تقي(ت1415ه)،قاموس الرجال، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة،ط:١،١٤٢٢هـ.
4. الحر العاملي، الفوائد الطوسية ،نشر مكتبة المحلاوي،ط:٢ ،١٤٢٣هـ.
5. الحر العاملي، الفوائد الطوسية ،نشر مكتبة المحلاوي،ط:٢ ،١٤٢٣هـ.
6. حسين، السيد مرتضى القزويني، دروس في علم الرجال، دار الكفيل للنشر والطباعة، ط:١، ١٤٣٩هـ .
7. الخوئي، معجم رجال الحديث، مؤسسة الإمام الخوئي الإسلامية، ط:١.
8. الخوئي، المستند في شرح العروة الوثقى، تحقيق الشيخ مرتضى البروجردي، نشر مؤسسة الخوئي الاسلامية،ط:٥ ،١٤٣٤هـ.
9. الداماد ،محمد باقر (ت١٠٤١هـ)،الرواشح السماوية في شرح الاحاديث الامامية ،نشر

[52] ظ:قبسات من علم الرجال :١/١٥٠.

[2] قبسات من علم الرجال:150/1.

مكتبة المرعشي النجفي، قم المقدسة،١٤٠٥هـ.

10. الداوري، الشيخ مسلم، أصول علم الرجال، تحقيق: محمد علي علي صالح المعلم، مطبعة نمونة،ط:١ ،١٤١٦هـ.

11. الرافد في علم الاصول: تقرير بحث الاصول للسيد علي السيستاني(دام ظله)بقلم السيد منير الخباز القطيفي،ط١،مطبعة مهر-قم.

12. السبحاني، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية :٢٦-٢٩،مركز المصطفى العالمي للدراسات والتحقيق.

13. السيد الخوئي, مصباح الأصول, تقرير: السيد الواعظ الحسيني, مكتبة الداوري, قم المقدسة.

14. السيستاني، السيد علي ،قاعدة لا ضرر ،بلا طبعة.

15. الشيخ عادل هاشم، مختارات رجالية، مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق، بلا طبعة.

16. الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم، تحقيق: عبد العزيز الطبطبائي، نشر مكتبة المحقق الطبطبائي، قم المقدسة، ط١، ١٤٢٠هـ

17. عبد الحسن الأمين والدكتور طراد حمادة، الإمام أبو القاسم الخوئي، زعيم الحوزة العلمية، دار النور للطباعة والنشر – لندن،ط:١.

18. العلامة الحلي،الحسن بن يوسف(ت٧٢٦هـ)،خلاصة الأقوال ،تحقيق: جواد القيومي ،ط:١ ،١٤١٧هـ.

19. الكشي، محمد بن عمر (ت بداية القرن الرابع هـ)اختيار معرفة الرجال مع تعليقة المير داماد،نشر مؤسسة ال البيت(ع)،قم،ط:١ ،١٣٦٣.

20. مجلة الموسم: العدد ١٣٣/١٧.

21. محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال، جمع وتنظيم السيد محمد البكاء، دار المؤرخ العربي، لبنان- بيروت، الطبعة الأولى،١٤٣٧هـ.

22. محمد شريف الرازي، آثار الحجة(فارسي): ترجمة السيد ضياء الخباز، دار الكتاب-قم المقدسة، الطبعة الثالثة.

23. مصباح الفقاهة، تقرير أبحاث السيد الخوئي، بقلم محمد علي التوحيدي التبريزي، نشر مكتبة الداوري ،قم المقدسة،ط:١.

24. النجاشي، أحمد بن علي بن العباس(ت٤٥٠هـ)،الرجال، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين،قم،١٤١٦هـ.

25. النوري، الميرزا حسين(ت١٣٢٠هـ)،خاتمة مستدرك الوسائل، تحقيق مؤسسة ال البيت لإحياء التراث، مطبعة ستارة، قم المقدسة.

26. هاشم فياض الحسني، لمحات من حياة الإمام المجدد السيد الخوئي، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، بيروت،ط:٢.